

المشروع السعودي الجديد: إعادة هيكلة السلطة بين وعد التحديث وقمع الحقيقة

في زمن تتسارع فيه التحولات في المملكة العربية السعودية، بين حفلات غنائية ضخمة، ومشاريع سياحية عملاقة، وبرامج لمكافحة التطرف، يظل السؤال الجوهرى المطروح بقوة: هل هذه ولادة جديدة للمملكة، أم أنها مجرد واجهة براقة لمشروع أعمق يهدف إلى إعادة تركيز السلطة وقمع أي صوت معارض تحت مسمى "التحديث"؟

هذا التقرير يحاول أن يقرأ ما وراء الكواليس، مقدماً تحليلاً نقدياً لطبيعة المشروع القيادي الحالي، مستنداً إلى حقائق السياسة الداخلية، ومتجاوزاً السرديات الدعائية التي تروج لها الآلة الإعلامية الرسمية.

أولاً: جوهر المشروع: صراع على الشرعية لا مجرد إصلاحات

ما يحدث في السعودية ليس مجرد حزمة من القرارات الاجتماعية أو الاقتصادية المنفصلة، بل هو إعادة تشكيل جذرية لمفهوم السلطة والشرعية، وخصوصاً في العلاقة الأبدية بين الدولة والمؤسسة الدينية.

المشروع الجديد لا يكتفي بتعديل القوانين، بل يسعى إلى اقتلاع مراكز النفوذ القديمة التي قامت عليها الدولة لعقود.

هنا يكمن جوهر التحول: الصراع ليس مع التطرف فقط، بل مع "الوصاية" الدينية التقليدية ذاتها، وإحلال وصاية جديدة مكانها تتمثل في الدولة الوطنية والمشروع الاقتصادي والترفيهي.

لكن المراقب الداخلي يدرك أن هذه العملية لا تعني "تحرراً" بقدر ما تعني استبدال سلطة قديمة بسلطة جديدة أكثر شمولية، تمتلك من أدوات القمع والإعلام والمراقبة ما لم تمتلكه أي مؤسسة دينية من قبل.

فالمواطن اليوم، وإن تحرر من قيود هيئة الأمر بالمعروف، أصبح مقيداً بقيود دولة أمنية شاملة لا تقبل النقد ولا تسمح بأي مجال للمعارضة.

ثانياً: مكافحة التطرف... بين البرامج الدعائية والأيدولوجيا الراسخة

تُظهر الوقائع أن برامج إعادة التأهيل الفاخرة، كمراكز رعاية المستفيدين من برامج مكافحة التطرف، تظل مجرد مسكنات سطحية إذا لم تُعالج الجذور الفكرية العميقة.

فهذه البرامج تُعنى بمعالجة الأفراد بعد وقوعهم في الفكر المتطرف، لكنها تتجاهل الحقيقة الأعمق: أن الدولة نفسها كانت لعقود شريكاً أساسياً في تغذية هذا الفكر، عبر مناهج التعليم والخطاب الديني الرسمي.

هنا تكمن المفارقة القاتلة: كيف يمكن لنفس الآلة التي أنتجت التطرف أيدولوجياً أن تكون الطرف الوحيد في علاجه؟!

الواقع يؤكد أن تغيير الخطاب العلني لا يمحو البنية الفكرية المتجذرة في عقول الأجيال، وأن الاستمرار في تجاهل إصلاح المناهج والمؤسسات التعليمية بشكل جذري، يجعل هذه البرامج مجرد استعراض

دعائي يكلف المليارات، لكنه لا يلمس جوهر الأزمة.

ثالثاً: أرقام النجاح المعلنة... بين غياب الشفافية والتقييم المستقل

يتعامل النظام مع مراكز إعادة التأهيل بوصفها قصة نجاح كبرى، لكن المتأمل يجد أن هذه النسب تظل غير قابلة للتحقق.

فغياب أي هيئة رقابية مستقلة، وصعوبة تتبع حالات الخريجين، وتنظيم الزيارات الإعلامية بإحكام، كلها مؤشرات على أن المشهد مُعد بعناية للاستهلاك الداخلي والخارجي.

السياسات العامة لا تُقيّم ببياناتها الذاتية، بل بمدى شفافيتها وقابليتها للفحص الخارجي، وفي غياب هذا الفحص، تظل هذه الأرقام مجرد أداة ترويجية تهدف إلى تلميع صورة النظام، بينما الواقع الميداني يروي قصة مختلفة تماماً.

رابعاً: الترفيه... إلهاء جماهيري أم إعادة تشكيل للهوية؟

يُقرأ الانفتاح الترفيهي (الحفلات، الرياضة، استقطاب المشاهير) في التحليلات الرسمية كجزء من التنويع الاقتصادي، لكن النظرة الأعمق ترى فيه أداة لإعادة تشكيل المجال العام والهوية الوطنية. يتم استبدال الخطاب الديني التقليدي في الفضاء العام بخطاب وطني استهلاكي، يتم فيه ربط الشباب بمشروع الدولة عبر الفعاليات الجماهيرية.

لكن هذا "التحول الثقافي" يحمل في طياته بعداً سياسياً قمعياً واضحاً.

إنه إلهاء جديد للجماهير، يتم منحهم فيه حق الرقص والغناء مقابل سلبهم حق الاعتراض والمشاركة السياسية.

يتحول المواطن من كائن سياسي له حقوق إلى مستهلك يكتفي بالمشاهد الباهرة.

وهكذا، يتم قتل المطالب الحقيقية بالحرية والعدالة تحت وابل من الأضواء والموسيقى، في مشهد متقن من "تجميل الديكتاتورية".

خامساً: الصراع الداخلي... الدافع الأساسي والتحالفات الخارجية مجرد انعكاس

كثيراً ما تُفسر سياسات السعودية من الخارج عبر عدسات جيوسياسية (النفط، أمريكا، إيران، التطبيع)، لكن الوقائع الداخلية تؤكد أن المحرك الأعمق لهذه السياسات هو إعادة ترتيب مراكز القوة داخل القصر وفي مؤسسات الدولة.

القرارات الخارجية، من التحالفات إلى التطبيع، هي في الأساس انعكاس لحاجة النظام الداخلية إلى تثبيت أركان السلطة الجديدة وإسكات الأصوات القديمة.

فهم المشهد السعودي اليوم يتطلب قراءة صراعاته الداخلية أولاً، فما يحدث في الخارج هو مجرد صدى

لما يحدث في الداخل من تركيز مطلق للسلطة في يد فرد واحد، وتهميش لكل من يمتلك أي ثقل سياسي أو شعبي.

سادساً: ملف محمد بن نايف... رسالة رعب لا مجرد تغيير

يُعد إقصاء محمد بن نايف من ولاية العهد، رغم ما كان يتمتع به من ثقة غربية في ملف الإرهاب، مؤشراً صارخاً على طبيعة المشروع الجديد.

لم يكن هذا مجرد تغيير في المناصب، بل كان رسالة رعب واضحة لكل من يمتلك وزناً أو نفوذاً أو حتى علاقات خارجية مستقلة.

القصة تعكس أن الولاء المطلق للقيادة الجديدة هو الشرط الوحيد للبقاء، وأن أي رمزية سياسية أو أمنية يجب أن تُسحق أو تُهشم في طريق تركيز السلطة.

هذا المشهد، المعروف لأبناء المنطقة، يخلق حالة من الخوف الجماعي تجعل أي تفكير في المعارضة أو النقد مستحيلاً في ظل غياب أي ضمانات للحقوق الأساسية.

سابعاً: التطبيع مع إسرائيل... اختبار للطاعة قبل أن يكون قراراً سياسياً

يُقرأ ملف التطبيع المحتمل، في السياق الداخلي، كونه اختباراً لقدرة النظام على فرض إرادته على المجتمع، وتجاوز المواقف التاريخية والإرث الثقافي والديني الراسخ.

القضية ليست في التطبيع بحد ذاته، بل في كيفية تمريره دون أي نقاش مجتمعي، وقمع أي أصوات معترضة بتهمة "الخيانة" أو "التطرف".

هنا يتجلى بوضوح غياب الدولة الوطنية بمعناها الحقيقي، وحضور الدولة الأبوية التي تستلب إرادة شعبها في أخطر القرارات المصيرية، مؤكدة أن المواطن ليس شريكاً في القرار، بل مجرد متلقٍ للأوامر.

ثامناً: نقد الإصلاح السريع... بين الظاهري والجوهرى

يكشف التدقيق أن التحولات الحالية تقع في فخ "السرعة" وتقديم المظاهر على الجوهر، فالمشكلات المتراكمة عبر عقود من الجمود لا يمكن حلها بإقامة الحفلات، أو استقدام المشاهير، أو حتى إصدار القوانين.

هناك فرق شاسع بين 1- التغيير الظاهري (المرئي، القابل للترويج إعلامياً) و 2- التغيير البنيوي (الذي يتطلب مراجعة جذرية للتعليم، القضاء، المؤسسات، وعلاقة الدولة بالمواطن).

النظام يراهن على الأول لإلهاء الجماهير عن الثاني، متجاهلاً أن أي تحديث لا يصاحبه إصلاح سياسي وحرّيات أساسية هو مجرد ترقيع سطحي لمشروع دولة يعاني من أزمة شرعية عميقة.

تاسعاً: السلطة والدين... إعادة تفاوض على عقد الدولة

في نهاية المطاف، جوهر ما يحدث هو إعادة التفاوض على العقد الاجتماعي بين الدولة والدين، يتم تقليص نفوذ رجال الدين التقليديين، ونقل مركز الثقل من المرجعية الدينية إلى المرجعية الوطنية والاقتصادية.

لكن هذا التحول، في غياب أي إطار ديمقراطي، يعني ببساطة أن الدولة أصبحت هي المصدر الوحيد للهوية والقانون والشرعية، دون أي رقيب أو منازع.

وهو ما يخلق كياناً هجيناً: دولة تتحرر من قيود الدين الظاهري، لكنها تظل قبضة أمنية شمولية لا تقبل بأي شكل من أشكال المشاركة الشعبية الحقيقية.

عاشراً: الطابع الرمزي... المشاريع كرسائل سياسية

المشاريع العملاقة والفعاليات الضخمة ليست مجرد بنى تحتية، بل هي رسائل سياسية ورمزية موجهة للداخل والخارج.

• للداخل: هذا هو المستقبل، فانضموا إليه.

• للشباب: هذه هي الحياة الجديدة، فانشغلوا بها.

• للمؤسسة الدينية: المكانة تغيرت، والمجال العام لم يعد ملكاً لكم.

• وللخارج: نحن دولة عصرية، فتعاملوا معنا كشريك عالمي.

هذه الرمزية تغطي على الفراغ السياسي والقمع المستمر، وتخلق انطباعاً زائفاً بالتقدم، بينما الحريات الأساسية تُسلب بصمت تحت وطأة القوانين الاستثنائية.

الحادية عشرة: خيط ناظم واحد

ما يجمع ملفات الترفيه، مكافحة التطرف، إقصاء الرموز، التطبيع، وإعادة تعريف الهوية، هو مشروع سياسي واحد واضح المعالم: محاولة إعادة بناء الدولة السعودية من الداخل، بتغيير مصادر شرعيتها وقواعد لعبتها السياسية، بعيداً عن أي تأثيرات خارجية أو داخلية لا تخضع لإرادة الزعيم الجديد.

الخلاصة: التحديث كأداة للسيطرة لا للتحرر

النقطة الأكثر إيلاماً في هذا المشهد هي أن "التحديث" لم يُستخدم هنا كوسيلة للتحرر، بل كأداة حدائية للسيطرة.

انتقلت الدولة من ضبط المجتمع عبر الدين إلى ضبطه عبر الوطنية الرسمية، والاستهلاك، والإعلام الموجه،

وإعادة تعريف المسموح والممنوع بما يخدم بقاء النظام.

أبناء الجزيرة العربية يعيشون هذا التناقض يومياً، يرون الواجهة البراقة، ويلمسون القبضة الحديدية في الوقت نفسه، يعلمون أن الحديث عن هذه الحقائق أصبح مستحيلاً، وأن الخوف من القمع قد شلّ أي قدرة على النقد أو حتى التفكير فيه.

لكن الحقيقة، التي تُدفن اليوم تحت أطنان من الدعاية والترفيه، ستظل حية في ذاكرة الشعب، تنتظر يوماً تلوح فيه في الأفق، وتكشف هشاشة مشروع بني على أنقاض الحريات.